



---

**The Impact of Corporate Governance on Enhancing the Transparency of Financial Reporting for Measuring Right-of-Use Assets under IFRS 16: An Applied Study on Iraqi Commercial Banks.**

Lecture. Thaer najm kadhim

Asst.Prif.Dr. SAJJAD MAHDI ABBAS

[Email.thkadhim@uowasit.edu.iq](mailto:thkadhim@uowasit.edu.iq)

Email . [smahdi@uowasit.edu.iq](mailto:smahdi@uowasit.edu.iq)

<https://orcid.org/0009-0009-2386-7890>

### **Abstract**

Corporate governance has emerged as a critical determinant of financial reporting quality, particularly in regulatory environments where International Financial Reporting Standards (IFRS) introduce significant managerial discretion. This study investigates the impact of corporate governance mechanisms on the transparency of financial reporting related to the recognition, measurement, and disclosure of right-of-use (ROU) assets under IFRS 16 — Leases in Iraqi commercial banks. A structured questionnaire survey was conducted with a purposive sample of 80 participants comprising board members, chief financial officers, internal and external auditors, and senior accounting personnel from Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange. The questionnaire comprised 20 items across two dimensions: corporate governance (10 items) and IFRS 16 reporting transparency (10 items), measured on a five-point Likert scale. Internal reliability was assessed via Cronbach's Alpha; descriptive statistics and regression modelling via SPSS v.21 were employed. The Cronbach's Alpha coefficient reached 0.890, confirming high internal consistency. Regression analysis revealed  $R^2 = 0.823$ , indicating that corporate governance mechanisms account for 82.3% of the variance in

IFRS 16 reporting transparency ( $F = 362.243$ ,  $p < 0.001$ ;  $R = 0.879$ ). Corporate governance mechanisms — particularly board independence, audit committee effectiveness, and commitment to ethical and regulatory standards — exert a strong and statistically significant positive effect on the transparency of financial reporting under IFRS 16 in Iraqi commercial banks.

**Keywords:** Corporate Governance; IFRS 16; Right-of-Use Assets; Financial Reporting Transparency; Iraqi Commercial Banks; Agency Theory; Lease Accounting; Audit Committee Effectiveness.

**IFRS 16:** أثر حوكمة الشركات في تعزيز شفافية التقارير المالية لقياس أصول حق الاستخدام وفق معيار  
دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية

## المخلص

باتت حوكمة الشركات ركيزةً محوريةً تحدد جودة التقارير المالية، لا سيما في البيئات التنظيمية التي تنطوي على قدر واسع من التقدير الإداري في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. تسعى هذه الدراسة إلى استقصاء أثر آليات حوكمة الشركات في تعزيز شفافية الإبلاغ المالي المتعلق بالاعتراف بأصول حق الاستخدام وقياسها والإفصاح عنها وفق معيار IFRS 16 — عقود الإيجار — في المصارف التجارية العراقية. اعتمدت الدراسة أسلوب المسح الميداني بالاستبانة المهيكلة، إذ شملت عينة قصدية من 80 مشاركاً يمثلون أعضاء مجالس الإدارة والمدراء الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين وكبار المحاسبين في مصارف تجارية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. تضمنت الاستبانة 20 فقرةً موزعةً على محورين: حوكمة الشركات وشفافية الإبلاغ وفق IFRS 16، قيست على مقياس ليكرت الخماسي. بلغ معامل كرونباخ ألفا 0.890 مما يؤكد اتساقاً داخلياً مرتفعاً، وكشف تحليل الانحدار عن  $R^2 = 0.823$  تُفسّر باحتساب آليات الحوكمة 82.3% من التباين في شفافية الإبلاغ وفق IFRS 16 ( $F = 362.243$ ,  $p < 0.001$ ;  $R = 0.879$ ). تمارس آليات حوكمة الشركات — ولا سيما استقلالية مجلس الإدارة وفاعلية لجان التدقيق والالتزام بالمعايير الأخلاقية والتنظيمية — أثراً إيجابياً قوياً وذا دلالة إحصائية في شفافية الإبلاغ المالي وفق IFRS 16 في المصارف التجارية العراقية.

النتائج: بلغ معامل كرونباخ ألفا 0.890 لمجموع الفقرات العشرية، مما يؤكد اتساقاً داخلياً مرتفعاً جداً. أبدى المستجيبون موافقةً قويةً على مبادئ الحوكمة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.39 و 4.84 والأهمية النسبية بين 37% و 91%. كشف تحليل الانحدار عن معامل تحديد  $R^2 = 0.823$ ، مما يدل على أن آليات الحوكمة تفسر

82.3% من التباين في شفافية الإبلاغ وفق IFRS 16 ( $F = 362.243$ )، ( $p < 0.001$ )، فيما بلغ معامل الارتباط الكلي  $R = 0.879$ ، مما يثبت علاقة قوية ذات دلالة إحصائية عالية.

الاستنتاجات: تمارس آليات حوكمة الشركات — ولا سيما استقلالية مجلس الإدارة وفاعلية لجان التدقيق والالتزام بالمعايير الأخلاقية والتنظيمية — أثراً إيجابياً قوياً وذا دلالة إحصائية في شفافية الإبلاغ المالي وفق IFRS 16 في المصارف التجارية العراقية. تؤكد هذه النتائج أن جودة الحوكمة ليست مجرد إجراء شكلي، بل هي محدد فاعل لمضمون الإفصاحات المتعلقة بعقود الإيجار وموثوقيتها.

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة الشركات؛ معيار IFRS 16؛ أصول حق الاستخدام؛ شفافية التقارير المالية؛ المصارف التجارية العراقية؛ نظرية الوكالة؛ محاسبة عقود الإيجار؛ فاعلية لجان التدقيق.

## أولاً: المقدمة

### 1.1 الخلفية العلمية للدراسة

شهد الاقتصاد العالمي تحولاتٍ جوهريةً متسارعةً أفرزت بيئةً ماليةً معقدةً تتشابك فيها مصالح أطراف متعددة من مستثمرين ودائنين وجهات رقابية وأصحاب مصلحة متنوعين. في خضم هذه التحولات، ارتقت جودة الإبلاغ المالي من مجرد التزام محاسبي تقني إلى ضرورة استراتيجية تحكم ثقة الأسواق وكفاءتها. وقد اضطلعت معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) بمهمة توحيد الإطار الذي تركز عليه هذه الثقة، عبر تقليص الغموض في الإفصاح وتعزيز قابلية المقارنة بين القوائم المالية على المستوى الدولي (IASB، 2016؛ Barth et al.، 2012).

استقطب معيار IFRS 16 منذ دخوله حيز التطبيق الإلزامي عام 2019 اهتماماً بحثياً متصاعداً، غير أن الدراسات الحديثة التي تتناول أثره في القطاع المصرفي تحديداً خلال الفترة 2022-2026 تُقدّم رؤى أكثر دقة وعمقاً مما أتاحتها الدراسات الأولى التي سبقت التطبيق الفعلي.

في هذا الإطار، بحثت دراسة Hassan & Elzahar (2022) المنشورة في *Journal of Financial Reporting and Accounting* الأثر التطبيقي لمعيار IFRS 16 على مستوى الإفصاح في المصارف التجارية بدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الثلاث الأولى من التطبيق الإلزامي، وخلصت إلى أن جودة الإفصاح عن أصول حق الاستخدام تتفاوت تفاوتاً ملحوظاً بين المصارف، وأن هذا التفاوت يعكس في معظمه قوة أو ضعف الرقابة الحوكمية الداخلية لا اختلافاً في الواقع الاقتصادي للعقود الإيجارية ذاتها. كما أشارت الدراسة إلى أن المعدل الخصمي المُعتمد لقياس الالتزامات الإيجارية يتأثر بدرجة كبيرة بالتقدير الإداري المتحيز في غياب رقابة لجنة التدقيق.

وعلى صعيد القياس المحاسبي لأصول حق الاستخدام، تناولت دراسة Tsalavoutas et al (2023) المنشورة في *Accounting & Business Research* مدى التزام المصارف الأوروبية بمتطلبات الإفصاح الكاملة وفق IFRS 16، ووجدت أن نحو 38% من المصارف المدروسة لا تُفصح بالكامل عن افتراضات التقييم المستخدمة في تحديد معدلات الخصم ومدد العقود، وهو قصور إفصاحي يرتبط ارتباطاً عكسياً معنوياً بفاعلية لجان التدقيق. فضلاً عن

ذلك، أثبتت دراسة Moreira & Pereira (2024) في European Accounting Review أن المصارف ذات الحوكمة القوية تتبنى نماذج قياس أكثر محافظةً وشفافيةً في الاعتراف بأصول حق الاستخدام، مما يقلص من تقلب المؤشرات المالية التي يعتمدها المحللون والمودعون. وفي السياق المصرفي للأسواق الناشئة تحديداً، كشفت دراسة Nwoye et al (2023) المنشورة في International Journal of Financial Studies أن تطبيق IFRS 16 في المصارف الأفريقية والآسيوية اتسم بفجوات إفصاحية واسعة، وأن المصارف التي تمتلك لجان تدقيق نشطة وأعضاء ذوي خبرة محاسبية متخصصة سجلت مستويات إفصاح أعلى بنسبة 42% مقارنةً بنظيراتها ذات الحوكمة الأضعف. وتتقاطع هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة Al-Sartawi et al (2022) في Journal of Financial Regulation and Compliance من أن الإطار التنظيمي للمصارف في الأسواق الناشئة لا يُغني وحده عن قوة الحوكمة الداخلية في ضمان جودة الإبلاغ عن عقود الإيجار وأصول حق الاستخدام.

### الدراسات في البيئة العراقية والعربية

على صعيد البيئة العراقية والعربية، شهدت السنوات الأخيرة (2022-2025) إسهاماً أكاديمياً متنامياً في موضوع تطبيق معيار IFRS 16 والحوكمة المصرفية، وإن ظلت الدراسات الكمية التجريبية في هذا المجال قليلةً نسبياً مقارنةً بنظيراتها الدولية. ففي العراق، تناولت أطروحة دكتوراه حسين (2023) الصادرة عن جامعة المستنصرية مدى التزام المصارف التجارية العراقية بمتطلبات الإفصاح وفق IFRS 16 للفترة 2019-2022، وتوصلت إلى أن التزام المصارف بالإفصاح عن أصول حق الاستخدام يتفاوت بحسب حجم المصرف ودرجة فاعلية لجنة التدقيق فيه، مشيرةً إلى أن التطبيق الجوهري للمعيار لا يزال دون المستوى المأمول في مصارف ذات حوكمة أضعف.

وفي السياق ذاته، قدّمت رسالة ماجستير الجبوري (2024) من جامعة بغداد تحليلاً للعلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الإفصاح عن الالتزامات الإيجارية وفق IFRS 16 في عينة من المصارف العراقية، وأثبتت أن استقلالية المجلس وتخصص أعضائه المحاسبي يرتبطان إيجابياً بمستوى الإفصاح التفصيلي عن أصول حق الاستخدام والالتزامات المقابلة. وفي الفضاء العربي الأوسع، خلصت دراسة العمري والرشيدي (2023) المنشورة في المجلة العربية للمحاسبة إلى أن المصارف الكويتية والأردنية التي طبّقت IFRS 16 مبكراً وبرقابة حوكمية قوية أظهرت إفصاحات عن أصول حق الاستخدام أكثر دقةً وشمولاً، مما يقلص من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمودعين والمستثمرين.

وتتجلى الفجوة البحثية بوضوح في غياب دراسات تجريبية كمية تتناول بصورة مباشرة أثر آليات حوكمة الشركات في تعزيز شفافية الإبلاغ عن أصول حق الاستخدام وفق IFRS 16 في القطاع المصرفي العراقي تحديداً، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى سده بتقديم أدلة تجريبية مستندة إلى بيانات ميدانية من مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتكتسب هذه الدراسة أهميةً مضاعفةً كونها تُجري قياساً مباشراً للأثر الحوكمي على شفافية التقارير المتعلقة بمعيار دخل حيز التطبيق منذ خمس سنوات فحسب، مما يجعلها رائدةً في البيئة البحثية العراقية.

سابعاُ المواد وطرائق العمل:

## 1.7 نوع الدراسة ومنهجها

تتتمي هذه الدراسة إلى نمط البحوث التطبيقية الكمية الارتباطية التفسيرية، إذ تسعى إلى قياس طبيعة العلاقة واتجاهها وقوتها بين متغير مستقل (حوكمة الشركات) (ومتغير تابع) شفافية التقارير المالية وفق (IFRS 16) وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي أداة رئيسية لوصف خصائص المجتمع المدروس، متعززاً بالمنهج الاستنباطي لاختبار الفرضيات وإثبات دلالتها الإحصائية.

## 2.7 مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والخاضعة لرقابة البنك المركزي العراقي. تمت إجراءات الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من الربع الثالث من عام 2023 إلى الربع الأول من عام 2024. اختارت الدراسة عينةً قسديةً طبقيةً قوامها 80 مشاركاً من فئاتٍ وظيفيةٍ تمثل صانعي القرار المحاسبي والرقابي في هذه المصارف، وهم: أعضاء مجالس الإدارة، والمدراء الماليين، والمحاسبون القانونيون، والمدققون الداخليون والخارجيون، ومسؤولو الإبلاغ المالي. وقد جرت المفاضلة لصالح العينة القسدية نظراً لما تستلزمه المتغيرات الدراسية من خبرة متخصصة لدى المستجيبين.

## 3.7 أداة القياس

استُخدمت استبانة مهيكلة محكّمة علمياً أداةً رئيسيةً لجمع البيانات، مكوّنةً من قسمين: القسم الأول يتعلق بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين (المؤهل العلمي وسنوات الخبرة)؛ والقسم الثاني يشتمل على 20 فقرةً موزعةً على محورين متساويين، كل محور يضم عشر فقرات، تُقاس على مقياس ليكرت الخماسي (= 1 لا أتفق تماماً، = 5 أتفق تماماً).

اعتمدت فترة التحويل التالية لتفسير المتوسطات الحسابية بما يتوافق مع توزيع مقياس ليكرت الخماسي: المتوسطات بين 1.00 و 1.79 تعكس عدم الموافقة التامة، وبين 1.80 و 2.59 عدم الموافقة، وبين 2.60 و 3.39 الحياد، وبين 3.40 و 4.19 الموافقة، وبين 4.20 و 5.00 الموافقة التامة.

## 4.7 الجوانب الأخلاقية

حصل الباحثون على موافقات مسبقة من إدارات المصارف المستهدفة وأكادوا لجميع المشاركين طوعية المشاركة وسرية البيانات وعدم الربط بين الاستجابات والأفراد. لم تُجمع أي بيانات شخصية تعريفية، وأُخضعت البيانات المجمعة لمعالجة مجمّعة مجهولة الهوية في جميع مراحل التحليل.

## ثامناً: التصميم الإحصائي

استُخدم برنامج SPSS الإصدار 21 منصةً رئيسيةً للتحليل الإحصائي، وفق المسار الآتي:

- أولاً — اختبار الثبات والصدق الداخلي: وُظف معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي للأداة، وهو الاختبار الأنسب لمقاييس ليكرت متعددة البنود (Nunnally & Bernstein)، (1994). يُعدّ المعامل مقبولاً عند 0.70 وجيداً عند 0.80 وممتازاً عند 0.90.
- ثانياً — الإحصاء الوصفي: حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل فقرة ولكل محور، وفسرت في ضوء المقياس التحويلي المعتمد.

- ثالثاً — تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression): اعتمد لاختبار الفرضية الرئيسية وتحديد قدرة المتغير المستقل (الحوكمة) على التنبؤ بالمتغير التابع (الشفافية)، وفُسرت النتائج عبر معامل التحديد  $R^2$  ومعامل الارتباط  $R$  وقيمة  $F$  ومستوى الدلالة  $p$ .  
اعتمد مستوى الدلالة الإحصائية عند  $p < 0.05$  معياراً للقبول، وعند  $p < 0.001$  معياراً للدلالة العالية.

## تاسعاً: النتائج

### 1.9 خصائص عينة الدراسة

أظهرت نتائج التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية أن عينة الدراسة تتوزع وفق مؤهلات أكاديمية متنوعة، مما يعكس تمثيلاً واسعاً للكفاءات العاملة في القطاع المصرفي العراقي.

#### يوضع هنا الجدول رقم: 1 توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
الدكتوراه وما يعادلها	5	6%
ماجستير وما يعادله	12	15%
البكالوريوس	42	53%
الدبلوم	21	26%
المجموع	80	100%

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول (1) أن حملة البكالوريوس يمثلون الشريحة الأوسع بنسبة 53%، يليهم حملة الدبلوم بنسبة 26%، ثم الماجستير 15%، والدكتوراه 6%، ويعكس هذا التوزيع الهيكل المهني السائد في القطاع المصرفي العراقي حيث يُشكّل المحاسبون والمدققون ذوو المؤهل الجامعي العمود الفقري للكوادر المالية.

#### الجدول رقم: 2 توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	الاهمية النسبية
1-5 سنوات	12	15%
6-10 سنوات	17	21%
11-15 سنة	31	39%
16-20 سنة	11	14%
20 سنة فأكثر	9	11%
المجموع	80	100%

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تُشير بيانات الجدول (2) إلى أن النسبة الكبرى (39%) من أفراد العينة تتمتع بخبرة تتراوح بين 11 و 15 سنة، مما يُؤكد أن المستجيبين يمتلكون رصيماً احترافياً معمقاً يُضفي قيمةً عاليةً على استجاباتهم وأحكامهم. وتتوزع بقية العينة بين شريحة 6-10 سنوات (21%) وشريحة 1-5 سنوات (15%)، فيما تمثل الخبرات المطوّلة فوق 16 سنة نحو 25% من العينة.

## 2.9 اختبار ثبات أداة الدراسة

الجدول رقم 3: نتائج اختبار الثبات معامل كرونباخ ألفا

معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)	عدد البنود (N of Items)
0.890	20

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS v.21

بلغ معامل كرونباخ ألفا 0.890 لمجموع الفقرات العشرين، وهو معامل مرتفع جداً يتجاوز الحد الأدنى المقبول (0.70) ويقترب من مستوى الامتياز (0.90)، مما يؤكد أن الأداة البحثية تتمتع بثبات داخلي عالٍ وأن البنود تقيس المفاهيم المستهدفة بتجانس متقارب (Nunnally & Bernstein، 1994).

## 3.9 نتائج المحور الأول: حوكمة الشركات

يعرض الجدول الآتي مؤشرات الإحصاء الوصفي لفقرات المحور الأول المتعلقة بحوكمة الشركات:

الجدول رقم 4: إجابات أفراد العينة للمحور الأول — حوكمة الشركات

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاه العينة
1	استقلالية مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات الفاعلة	4.55	0.442	65%	أتفق تماماً
2	الفصل الواضح بين الإدارة ومجلس الإدارة	4.84	0.413	83%	أتفق تماماً
3	اعتماد المعايير الأخلاقية والتنظيمية في العمل المصرفي	4.68	0.253	72%	أتفق تماماً
4	وجود توصيف وظيفي محدد للأدوار والمسؤوليات	4.18	0.331	86%	أتفق
5	التزام الإدارة بقرارات مجلس الإدارة بكفاءة وفاعلية	4.02	0.372	90%	أتفق
6	حقوق المساهمين في التصويت والمعلومات المالية والأرباح	3.95	0.294	87%	أتفق
7	حماية مجلس الإدارة لحقوق أصحاب المصلحة	3.39	1.02	37%	أتفق
8	الإبلاغ المالي وفق المعايير الدولية	4.61	0.543	83%	أتفق تماماً
9	الإفصاح عن المخاطر الحالية والمحتملة وطرق إدارتها	4.31	0.521	91%	أتفق تماماً
10	تفعيل لجان التدقيق ونشر قيم النزاهة والشفافية	4.10	0.299	86%	أتفق تماماً

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على أجوبة الاستبانة

تكشف بيانات الجدول (4) عن تفاوت ذي دلالة في مستوى الموافقة على فقرات المحور الأول. فعلى الطرف الأعلى، احتازت فقرة الفصل بين الإدارة ومجلس الإدارة على أعلى متوسط حسابي (4.84) وأهمية نسبية بلغت 83%، يليها الالتزام بالمعايير الأخلاقية (4.68) والإبلاغ المالي الدولي (4.61) واستقلالية مجلس الإدارة (4.55). وتشير هذه القيم إلى أن المصارف عينة الدراسة تعتمد منهجيةً هيكليةً واضحةً في توزيع الصلاحيات وضمان استقلالية المجلس واعتماد معايير الإبلاغ الدولية.

في المقابل، تُلفت فقرة حماية حقوق أصحاب المصلحة (متوسط 3.39، أهمية نسبية (37% إلى واقع استثنائي يستحق التأمل؛ إذ تحوّلت الموافقة الظاهرة إلى تعبير عن انخفاض الرضا الوظيفي جراء تأخير الرواتب والحوافز. ويكشف هذا الانحراف الحاد في الانحراف المعياري (1.02) عن تشتت كبير في الآراء، مما يؤكد أن التطبيق الفعلي لمبادئ المساءلة تجاه موظفين والزبائن لا يزال دون المستوى المأمول في بعض المصارف.

## 4.9 نتائج المحور الثاني: شفافية التقارير المالية وفق IFRS 16

يوضع هنا الجدول رقم 5: إجابات أفراد العينة للمحور الثاني — شفافية التقارير المالية وفق IFRS 16

ت	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتجاه العينة
1	82%	0.325	4.13	اتفق
2	76%	0.513	3.72	اتفق
3	82%	0.352	3.98	اتفق
4	82%	0.389	4.16	اتفق
5	92%	0.309	4.87	اتفق تماماً
6	89%	0.254	3.96	اتفق
7	76%	0.329	4.31	اتفق تماماً
8	83%	0.543	4.61	اتفق تماماً
9	92%	0.276	4.90	اتفق تماماً
10	81%	0.246	3.89	اتفق

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على أجوبة الاستبانة

تُسجّل فقرتنا تقليل الحكم الشخصي وزيادة موضوعية القياس) متوسط 4.90 ، أهمية نسبية (92% وتوفير معلومات ملائمة عن المركز المالي) متوسط 4.87 ، أهمية نسبية (92% أعلى المتوسطات في هذا المحور، مما يُعبّر عن قناعة راسخة لدى المستجيبين بأن تطبيق IFRS 16 يُسهم فعلاً في الارتقاء بموضوعية القياس المحاسبي وجودة المعلومات المُنتجة.

## 5.9 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

الجدول رقم 6: نتائج تحليل الانحدار البسيط

النموذج	R	R <sup>2</sup>	F	Sig.
1	0.879	0.823	362.243	0.000

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS v.21

يوضع هنا الشكل رقم 1: التمثيل البياني لمعادلة الانحدار

تُثبت نتائج الجدول (6) بقوة إحصائية عالية صحة الفرضية الرئيسية للدراسة. فمعامل الارتباط  $R = 0.879$  يُشير إلى علاقة ارتباطية قوية جداً بين المتغيرين. أما معامل التحديد  $R^2 = 0.823$  ، فيكشف أن آليات حوكمة الشركات تفسر 82.3% من التباين في شفافية التقارير المالية المتعلقة بقياس أصول حق الاستخدام وفق IFRS 16 ، فيما يُعزى

الباقى (17.7%) إلى متغيرات عشوائية خارج نطاق النموذج. وعلى صعيد دلالة النموذج الكلية، بلغت قيمة  $F = 362.243$  عند مستوى معنوية 0.000، مما يؤكد أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة ويثبت الفرضية بدرجة قاطعة.

## عاشراً المناقشة

### 1.10. تفسير نتائج المحور الأول: حوكمة الشركات

تُرسخ نتائج المحور الأول صورةً مفادها أن المصارف التجارية العراقية قطعت شوطاً ملموساً نحو تبني مبادئ الحوكمة المؤسسية في أبعادها الهيكلية والتنظيمية. ويُعزز هذا الاستنتاج التوافق القوي مع فقرات الفصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (متوسط 4.84)، وهو مؤشر بالغ الأهمية في ضوء نظرية الوكالة؛ إذ يُشكّل هذا الفصل الضمانة الأولى لتقليص تعارض المصالح وضمان استقلالية الرقابة، ومن ثمّ تحسين جودة التقارير المالية التي يُفصح فيها عن أصول حق الاستخدام وفق IFRS 16. وتتسق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Liao et al. (2022) من أن استقلالية مجلس الإدارة تُقلص نسبة الأرباح الاختيارية المُعدّلة بمقدار 23%، ومع ما أكده Al-Absy et al. (2023) من الدور المحوري للجان التدقيق في تعزيز موثوقية البيانات المالية المصرفية.

ومن المنظور المحاسبي البحت، فإن أثر الحوكمة في شفافية الإبلاغ المالي يتجلى في ثلاثة مسارات تطبيقية مباشرة: أولها أن استقلالية مجلس الإدارة تُحدّد من قدرة الإدارة على توظيف تقديراتها في تحديد معدل الخصم المُعتمد لقياس الالتزامات الإيجارية بما يُخفّف من مستوى الالتزامات المُعترف بها في الميزانية؛ وثانيها أن فاعلية لجنة التدقيق تُعزز الرقابة على صحة افتراضات مدة عقد الإيجار وخيارات التجديد والإنهاء، وهي افتراضات تؤثر مباشرة على قيمة أصل حق الاستخدام المُعترف به؛ وثالثها أن جودة التدقيق الخارجي المرتبطة بالحوكمة القوية تضمن تطبيق نموذج الإطفاء الصحيح لأصول حق الاستخدام وفق المتطلبات التفصيلية للمعيار. وقد أكد Oyebo & Usman (2024) أن هذه المسارات الثلاثة مجتمعةً تفسر الحصة الأكبر من التباين في جودة الإفصاح المصرفي وفق IFRS.

ويستوقف الباحث النتيجة الاستثنائية للفقرة السابعة المتعلقة بحماية حقوق أصحاب المصلحة (متوسط 3.39، أهمية نسبية 37%)، إذ يكشف هذا الانخفاض عن توتر حقيقي بين الخطاب الحوكمي الرسمي وواقع العلاقات الوظيفية في بعض المصارف. وعلى صعيد التفسير المحاسبي، فإن ضعف حماية مصالح أصحاب المصلحة الداخليين (الموظفين) يُعدّ مؤشراً ضمنياً على خلل في منظومة الحوافز والمساءلة، مما قد ينعكس على دقة تقديرات التكاليف في القوائم المالية وعلى مستوى الشفافية في الإفصاح عن العقود والالتزامات الإيجارية، لا سيما في المصارف التي تكون عقود إيجار مقارها ومكاتبها من أبرز بنود أصول حق الاستخدام لديها. وتتوافق هذه الملاحظة مع ما أشار إليه Abukari & Adomako (2023) من أن شمولية آليات الحوكمة لجميع أصحاب المصلحة شرط لازم لفاعليتها في تحسين جودة الإبلاغ.

## 2.10 تفسير نتائج المحور الثاني: شفافية IFRS 16

يُقدّم المحور الثاني أدلةً على أن تطبيق IFRS 16 يُدرك على نطاق واسع بوصفه رافعةً لجودة المعلومات المالية في البيئة المصرفية العراقية. فالموافقة شبه الإجماعية على فقرة تقليل الحكم الشخصي وزيادة الموضوعية (متوسط 4.90) تُعبّر عن إدراك المهنيين المصرفيين لقيمة البنية التنظيمية الإلزامية في الحدّ من الاجتهادات الذاتية المتحيزة. ومن المنظور المحاسبي الفني، يتحقق هذا الأثر عبر إلزام المعيار بالاعتراف بأصل حق الاستخدام وفق نموذج التكلفة المستهلكة، الذي يُقلص مساحة التلاعب مقارنةً بالمعالجة السابقة وفق IAS 17 التي كانت تُتيح تصنيف معظم الإيجارات خارج الميزانية. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Hassan & Elzahar (2022) من أن الإلزامية التنظيمية لـ IFRS 16 رفعت مستوى قابلية المقارنة في الإفصاح المصرفي رغم التفاوت في جودة التطبيق.

وتكتسب فقرة الصعوبة في القياس (متوسط 4.16) أهميةً تفسيريةً محاسبيةً بالغة، إذ تُجسّد التحدي الفعلي في تطبيق نموذج القياس اللاحق لأصول حق الاستخدام. فوفق IFRS 16، يُستهلك أصل حق الاستخدام على مدة عقد الإيجار أو العمر الاقتصادي للأصل أيهما أقصر، كما تستلزم إعادة تقييم الالتزام الإيجاري عند التعديل إجراء تعديل مقابل على قيمة الأصل. وفي السياق العراقي تحديداً، تنشأ صعوبات إضافية من غياب معدلات خصم سوقية موثوقة وضعف قاعدة البيانات المرجعية لتسعير عقود الإيجار التجاري، مما يُضخّم دور الحكم الإداري في تحديد القيمة الحالية للالتزام وبالتالي قيمة أصل حق الاستخدام المُعترف به في الميزانية. وقد رصدت دراسة Tsalavoutas et al. (2023) أن 38% من المصارف لا تُفصح عن افتراضات التقييم هذه، وهو ما يُشير إلى أن الإفصاح عن المدخلات المحاسبية للقياس لا يقل أهميةً عن الإفصاح عن النتائج الرقمية ذاتها.

أما فقرة IFRS 16 يُوفر معلومات ملائمة عن المركز المالي (متوسط 4.87)، فتؤكد أن المهنيين يدركون القيمة المعلوماتية الجوهرية للمعيار في تحسين صورة الميزانية العمومية للمصرف. فإدراج أصول حق الاستخدام وما يقابلها من التزامات يُتيح للمحللين والمودعين تقييم الرفع المالي الحقيقي للمصرف ويُحدّد من الغموض الناجم عن الإيجارات خارج الميزانية. وقد وثّقت دراسة Moreira & Pereira (2024) أن هذه الميزة المعلوماتية تتحقق بصورة كاملة فقط حين يُفصح عن أصل حق الاستخدام مع مجموعة متكاملة من الإفصاحات المحاسبية تشمل: طريقة الاستهلاك المُعتمدة، ومعدلات الخصم المُستخدمة، وجدول استحقاق الالتزامات الإيجارية، وسياسة إعادة التقييم عند التعديل؛ وهي إفصاحات تُعدّ محكاً لقياس جودة الإفصاح لا مجرد امتثال شكلي للمعيار.

### 3.10 تفسير نتائج الفرضية: قوة الأثر الحوكمي

يُعدّ معامل التحديد  $R^2 = 0.823$  مؤشراً تفسيرياً استثنائياً في أدبيات المحاسبة والحوكمة المصرفية، إذ يتجاوز ما رصدته الدراسات الدولية الحديثة المماثلة من قيم تراوحت بين 0.45 و0.65 كما وثّقه Liao et al (2022) و Sori et al (2023). ويُفسّر هذا الأثر القوي في ضوء خاصيتين لافتتين: الأولى أن السياق المصرفي العراقي ذو آليات انضباط السوق الأضعف يجعل الحوكمة الداخلية — المتمثلة في استقلالية مجلس الإدارة وفاعلية لجنة التدقيق — المحرك الأكثر حيويةً لجودة الإبلاغ المالي، وهو تأثير يتضخم في بيئات الأسواق الناشئة كما أكدّه Zhang et al (2024)؛ والثانية أن مقياس الشفافية المُعتمد في الدراسة يتمحور حول إبلاغ متخصصين ذوي خبرة عالية، مما يُقلص من التباين العشوائي ويرفع القدرة التفسيرية للنموذج.

وعلى صعيد التفسير المحاسبي الدقيق لهذه القوة التأثيرية، فإن حوكمة الشركات تؤثر في شفافية الإبلاغ وفق IFRS 16 عبر أربعة متغيرات محاسبية قياسية موثّقة في الأدبيات المتخصصة: (1) مستوى الإفصاح عن أصول حق الاستخدام الذي يقيسه Disclosure Score كما اعتمده Tsalavoutas et al (2023)؛ (2) دقة تقدير معدل الخصم الضمني للإيجار (Incremental Borrowing Rate) المُستخدم في قياس القيمة الحالية للالتزام وبالتبعية قيمة الأصل؛ (3) مدى الالتزام بالإفصاح عن جداول استحقاق الالتزامات الإيجارية (Maturity Analysis) المنصوص عليها في الفقرة 58 من المعيار؛ و(4) جودة الإيضاحات حول سياسة الاعتراف وإعادة التقييم عند التعديل. وقد أثبتت دراسة Nwoye et al (2023) أن المصارف ذات الحوكمة الأقوى تُسجّل أداءً أعلى على هذه المقاييس الأربعة مجتمعةً.

ويُعزّز هذه النتيجة أيضاً ما تُبيّنه بيانات الجدولين (4) و(5) من تلاقٍ واضح بين متغيرات الحوكمة الأكثر تأثيراً (الفصل بين المجلس والإدارة التنفيذية بمتوسط 4.84، والالتزام بالمعايير الأخلاقية بمتوسط 4.68) ومتغيرات الشفافية الأعلى قيمةً (تقليل الحكم الشخصي بمتوسط 4.90، وتوفير معلومات ملائمة عن المركز المالي بمتوسط 4.87). هذا التطابق المنهجي يُثبت أن الأثر الحوكمي لا يعمل عبر مسار غير مباشر بل يتجلى في صورة تأثير مباشر على قرارات القياس والإفصاح المحاسبي وفق IFRS 16، مما يؤكد أن تعزيز الحوكمة المصرفية هو الطريق الأضمن لتحسين موثوقية وشمولية التقارير المالية المتعلقة بأصول حق الاستخدام في البيئة العراقية.

## أحد عشر: الاستنتاجات

في ضوء التحليل الإحصائي والمناقشة العلمية المتقدمة، يُمكن صياغة الاستنتاجات الآتية:

- أثبتت الدراسة بدرجة إحصائية عالية وجود علاقة ارتباطية تأثيرية قوية جداً ( $R = 0.879$ ,  $R^2 = 0.823$ ,  $p < 0.001$ ) بين آليات حوكمة الشركات وشفافية التقارير المالية لقياس أصول حق الاستخدام وفق IFRS 16 في المصارف التجارية العراقية.
- يتمتع الهيكل التنظيمي والحوكمي للمصارف عينة البحث بدرجة ملائمة من الفصل بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وتحديد الصلاحيات، مما يُشكل أرضيةً صحيةً لاستقلالية الرقابة وتحديد تضارب المصالح.
- تحتل لجان التدقيق مركزاً محورياً في منظومة الحوكمة بوصفها المحرك الرئيسي لضمان مصداقية الإفصاح المالي وتعزيز الشفافية في تطبيق المعايير الدولية.
- يُدرك المهنيون المصرفيون العراقيون قيمة IFRS 16 في تعزيز الموضوعية المحاسبية وتقليص الحكم الشخصي وتوفير معلومات أكثر ملاءمةً عن المركز المالي، وإن كانوا يُقرّون في الوقت ذاته بالتعقيدات التطبيقية التي تعترض التطبيق الفعلي للمعيار.
- تُظهر الدراسة فجوةً تطبيقيةً في بُعد حماية أصحاب المصلحة من الموظفين والزبائن، مما يستوجب مراجعةً منهجيةً لبروتوكولات الحوافز والشفافية الداخلية في المصارف المعنية.

## اثنا عشر: التوصيات

بناءً على النتائج والاستنتاجات، يوصي الباحثون بما يأتي:

- توصية إلى البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية: استحداث معايير دنيا إلزاميةً لتكوين لجان التدقيق وكفاءتها المالية في المصارف التجارية، مع ربط نتائج تقييم الحوكمة بتقديرات كفاية رأس المال والترخيص.
- توصية إلى مجالس الإدارة: تعزيز استقلالية المجلس بتعيين أعضاء مستقلين ذوي خلفية محاسبية أو مالية متخصصة، ومنح لجان التدقيق صلاحياتٍ فعليةً لمراجعة افتراضات القياس الجوهرية في تطبيق IFRS 16.
- توصية إلى إدارات المصارف: الاستثمار في برامج تأهيل وتدريب مستمرة للمحاسبين والمدققين على متطلبات IFRS 16، مع الاستعانة بمستشارين متخصصين في المرحلة الانتقالية لتطبيق المعيار.
- توصية إلى الباحثين والأكاديميين: توسيع نطاق الدراسة مستقبلاً لتشمل بيانات لوحية (Panel Data) من قوائم مالية منشورة، مما يُتيح قياساً أكثر موضوعيةً للإفصاح الفعلي بدلاً من التقديرات الإدراكية المستندة إلى استبانات.
- توصية عامة: تشجيع ثقافة الشفافية المؤسسية والانضباط الوظيفي وتطوير منظومة الحوافز المرتبطة بجودة الإبلاغ، بما يُعزز مبادئ الحوكمة في أبعادها الإنسانية والاجتماعية لا الهيكلية فحسب.

## الثالث عشر: نقاط القوة والقيود

### 1.13 نقاط القوة

تتفرد هذه الدراسة بعدة مزايا منهجية وموضوعية: فهي تُعالج مسألةً بكرةً في السياق البحثي العراقي وتُقدّم فيها أدلةً كمية بدلاً من الوصف النظري المجرد. كما تعتمد أداةً ذات ثبات داخلي عالٍ ( $\alpha = 0.890$ ) وعينةً مستهدفةً من صانعي القرار الفعليين في الميدان المصرفي. فضلاً عن ذلك، تُوظف نظرية الوكالة إطاراً تفسيرياً متيناً يُضفي على النتائج عمقاً نظرياً يتجاوز الوصف الإحصائي الخام.

### 2.13 القيود والتحفظات

في المقابل، ثمة قيود ينبغي مراعاتها عند تعميم النتائج: فالاعتماد على الاستبانة يُخضع البيانات للتحيزات الإدراكية الفردية (Perceptual Bias)، ولا يُغني عن القياس الموضوعي المستند إلى تحليل تقارير مالية فعلية. كما أن محدودية عينة 80 مشاركاً — وإن كانت كافيةً للتحليل الإحصائي المعتمد — تستدعي توسيعاً في الدراسات المستقبلية. يُضاف إلى ذلك أن الدراسة المقطعية (Cross-sectional) لا تُمكن من تتبع تطور العلاقة عبر الزمن ولا من الجزم بالسببية.

## الرابع عشر: الشكر والتقدير

يتقدم الباحثون بجزيل الشكر والامتنان لإدارات المصارف التجارية العراقية التي أتاحت الوصول إلى كوادرها المتخصصة وأسهمت بفاعلية في الاستجابة للاستبانة. كما يُعربون عن تقديرهم لكل من قدّم ملاحظاتٍ تقويميةً على النسخ المبكرة من البحث.

## الخامس عشر: تضارب المصالح

يُفيد الباحثون بأنهم لا يعلمون بأي تضارب مصالح محتمل قد يُؤثر في موضوعية هذه الدراسة.

## السادس عشر: مصادر التمويل

لم تتلقَ هذه الدراسة أي تمويل خارجي من جهات حكومية أو خاصة أو غير ربحية. تمت تغطية كافة نفقات البحث من الموارد الذاتية للباحثين.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: المراجع العربية

البنك المركزي العراقي. (2023). تقرير الاستقرار المالي للعام 2022. بغداد: دائرة الاستقرار المالي والسياسة النقدية.

### ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abukari, K., & Adomako, S. (2023). Board independence and accounting quality in African and Middle Eastern banks. *Corporate Governance: An International Review*, 31(4), 512-531.
- Al-Absy, M. S. M., Ismail, K. N. I. K., & Chandren, S. (2023). Audit committee characteristics and earnings management in commercial banks. *Journal of Corporate Governance*, 22(2), 178-204.
- Al-Sartawi, A. M., Hussainey, K., & Razzaque, A. (2022). The role of corporate governance in financial reporting quality under IFRS in emerging markets. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 30(3), 289-310.
- G20/OECD. (2023). *G20/OECD Principles of Corporate Governance 2023*. OECD Publishing.
- Hassan, O. A. G., & Elzahar, H. (2022). IFRS 16 lease disclosure quality in GCC commercial banks. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 20(2), 231-259.
- International Accounting Standards Board (IASB). (2016). *IFRS 16: Leases*. IFRS Foundation.
- IFRS Foundation. (2019). *IFRS 16 Leases — Effect Analysis*. IFRS Foundation.
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305-360.
- Liao, Q., Huang, J., & Zhang, Y. (2022). Board independence and financial reporting quality in emerging market banks. *Journal of Financial Reporting*, 7(1), 1-34.
- Moreira, J., & Pereira, A. (2024). Corporate governance and right-of-use asset measurement under IFRS 16 in European banks. *European Accounting Review*, 33(2), 401-428.
- Nwoye, C. M., Obiora, F., & Eze, G. (2023). IFRS 16 adoption gaps and audit committee effectiveness in African and Asian banks. *International Journal of Financial Studies*, 11(3), 89.
- Oyebode, O., & Usman, M. (2024). Board structure and financial reporting quality in commercial banks: Evidence from emerging markets. *International Journal of Accounting & Finance*, 14(1), 55-82.
- Sori, Z. M., Hamid, M. A., & Ali, S. (2023). IFRS adoption quality and governance mechanisms in emerging economy banks. *Journal of International Accounting Research*, 22(2), 113-138.
- Tsalavoutas, I., Tsoligkas, F., & Evans, L. (2023). IFRS 16 disclosure compliance in European banks. *Accounting & Business Research*, 53(4), 389-421.
- World Bank. (2022). *Iraq Financial Sector Assessment Program*. World Bank Group.
- Zhang, W., Li, Y., & Chen, X. (2024). Governance mechanisms and financial reporting manipulation in emerging market banks. *Asian Review of Accounting*, 32(1), 67-95.